الحركة وسط الفلاحين

والحقيقة إن ثمة طبقات أخرى كان الفقر يطحنها، وكانت ظروفها الاجتماعية والاقتصادية تدفعها إلى التمرد، وإلى تبنى شعارات ثورية حقا..

وكانت هذه الشعارات وتلك المواقف أكثر مما يمكن أن يحتمله حزب البرجوازية الوسطى أو الصغيرة.

ولنبدأ بالفلاحين هؤلاء الناس الذين قال كرومر: إنهم أكثر من استمتعوا بنعم الاحتلال.. لقد رأينا فى البداية كيف استحوذ كبار الملاك على كل شبر يستصلح من الأرض فارتفعت بذلك أرقام الملكيات الكبيرة ومساحتها بصورة مخيفة.. ولم يبق شىء للفلاحين الصغار سوى مساحات ضيقة من الأرض ترهقها ديون متراكمة وضرائب تتزايد كل يوم ومحصول ضعيف ورجال يختطفون للعمل فى السلطة.

والحقيقة أن الحالة التى عاشها الريف المصرى فى مطلع القرن العشرين بحاجة إلى مزيد من التأمل والدراسة.. فبدون دراستها دراسة تفصيلية لن يمكننا أن نفهم حقيقة الدوافع التى كمنت وراء العنف المسلح الذى انفجر فجأة عام ١٩١٩.

وإذا كان صعبا أن نورد هنا دراسة تفصيلية لهذه المسألة، فإننا سنحاول أن نقدم بعض الملاحظات السريعة.

ولنبدأ بهذه الصورة التى أوردها مراسل الأهرام فى مطوبس..

«كان هبوط الأثمان الذى أصاب الزراع فى هذه السنة أنكى الضربات التى نزلت عليهم، وقد أصاب هذا الهبوط محصول الأرز مع وفرة نفقاته وقد ساءت حالتهم كثيرا بكيفية تسليم الأرز للدائنين، فإنهم لا يقبلون أخذه إلا بزيادة نحو الخمس على كل أردب. والزراع لا يسعهم إلا التسليم على كل حال لأنه لا توجد جهة لتوريد هذا الصنف غير ثغر رشيد، ثم يرجع الزارع لبلده خائبا حزينا فيعامله الحاكم بقسوة وصرامة فى طلب الأموال الأميرية وهو لا يستطيع وفاءها إذ لا شىء لديه لقوته وقوت عياله»[١].

وإذا وصل الأمر بالفلاح إلى هذا الحد، فإنه لا يجد أمامه سوى أن يستدين، أو أن يبيع محصوله الشتوى قبل أن ينضج، ويستغل السماسرة والتجار «ومعظمهم من الأجانب» حاجة الفلاح الملحة إلى المال ليشتروا منه محصوله الشتوى بأبخس الأثمان.. وسرعان ما يقبل الخريف ويحتاج الفلاح إلى زراعة المحاصيل الشتوية فيضطر إلى أن يشترى من التجار ما باعه لهم بالأمس.. لكنه يشتريه بسعر أعلى بكثير.

ويؤكد أحد الاقتصاديين الأجانب أن الفلاحين كانوا يخسرون فى فروق الأسعار هذه مبلغا يصل إلى مليون جنيه سنويا عندما يشترون فى أكتوبر ما باعوه فى مايو[٢].

أما الطريقة الثانية فهى أن يستدين مبلغا بالربا.. وفوائد الربا خيالية ٥٪ شهريا، أى ٦٠٪ سنويا.. وإذا لم يرد أن يلجأ للمرابى فأمامه الاستدانه من بنوك الرهون العقارية، التى اتسعت أعمالها كثيرا فى تلك الأيام.

والحقيقة أن نظام المحاكم المختلطة قد شجع كثيرا على انتشار رهن الأراضى. فهى من ناحية أتاحت للفلاح أن يقدم أطيانه كضمان قانونى للدين.. ومن ناحية أخرى أتاحت للدائنين الأجانب سهولة بالغة وحقوقا واسعة فى بيع الأطيان المرتهنة.

وتتراكم الديون بصورة مخيفة يوضحها الجدول التالى[٣]:

عدد الملاك المدينين	جملة الأرض المدينة بالفدان	جملة الدين على مالكى الخمسة أفدنة فأقل	جملة الدين على كل فدان
			قرشا جنيه
٦١٩,١٠	٦١٩,٢١٤	١٦,٩٩٠,٦٦٠	٨٧ ٢٥

وكان طبيعيا أن يعجز الفلاح عن السداد، وتبلغ متأخرات الفلاحين لدى البنك الزراعى وحده ٤١٦,٨٨٧ جنيها فى يناير ١٩١٠، ويباشر هذا البنك وحده إجراءات التقاضى لنزع ملكية الأرض من ٢٥٤٤مدينا[٤].

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فهناك نكبات أخرى..

فمواشى الفلاح يحصدها الطاعون البقرى بصورة لم يسبق لها مثيل، وكان معدل الخسائر فى المواشى من هذا المرض ١٠٠ رأس فى الأسبوع، وقد بلغت الخسائر فى عشر سنوات (١٩٠٧– ١٩١٧) ٤٠,٠٠٠ رأس قيمتها ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه[٥].

كذلك تلاحق دودة القطن المحصول الرئيسى للبلاد وتتلف فى عام ١٩٠٤ ما قيمته مليون جنيه «وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعا، وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة فى عامى ١٩٠٨و ١٩٠٩ فقد قيل: إنهم خسروا فى العامين المذكورين ٨ مليون جنيه».

بل إن الكارثة تكمن فى الهبوط المستمر فى إنتاج الفدان «فقد دلت الإحصائيات الرسمية على أن متوسط محصول الفدان من القطن فى عام ١٩٠١ كان خمسة قناطير وكسور، ثم هبط فى ١٩٠٢ إلى ٤،٥٨ ثم هبط مرة أخرى فى ١٩٠٤ إلى ٤،٣٩، ثم استمر الانخفاض فبلغ فى سنة ١٩٠٥ إلى ٣،٠٨ وفى سنة ١٩٠٦ هبط إلى ثلاثة قناطير فقط»[٦].

لكن كل هذه الكوارث كانت تهون إلى جانب الكارثة الكبرى «السلطة العسكرية».

حيث ساق المحتلون مليونا من الفلاحين والعمال المصريين ليعملوا تحت سوط الإرهاب فى خدمة جيوش المحتلين فى سيناء وفلسطين وسوريا وأماكن أخرى كثيرة.

والحقيقة أن قصة هؤلاء الرجال الذين ذهبوا بأعداد غفيرة، وعاد منهم القليلون، تستحق هى أيضا مزيدا من الدراسات التاريخية والفنية والدرامية.

ولست أريد أن أطيل هنا، لكننى سأكتفى بوصف أوردته جريدة إنجليزية لعملية السخرة هذه، فقالت «وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه، والطريقة هى أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم فى الغروب فيحيطوا بهم وينتقوا خيرهم للخدمة، فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الإجبارى جلد حتى الإقرار بالقبول، وعلى هذا النحو ساقوا صبيانا من سن أربعة عشر عاما وشيوخا فى السبعين.. وكانت الجموع المريضة المنهكة تساق لتأدية

الأعمال الحربية والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب.. وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكان المكلفون بالجلد هم الأطباء أنفسهم حتى أن المرضى كانوا يخافون أن يختلط الأمر فينقلوا خطأ من طابور المحتاجين للعلاج إلى طابور المحكوم عليهم بالجلد..»[٧].

والآن ماذا بقى للفلاح سوى أن يتمرد..؟

هذا الفلاح الذى خاض عشرات الهبَّات المسلحة، والذى أثبت دوما أن إحساسه الطبقى أكثر حدة مما يتصور الكثيرون، والذى سارع ليحتضن ثورة عرابى ويحولها إلى ثورة فلاحين يقوم رجالها بتوزيع أرض كبار الملاك.

هذا الفلاح لم يكن ممكنا أن تقوده شعارات معتدلة، ولا أساليب غير ثورية.. ربما كانت تنقصه القدرة على المبادرة، لكنه ما إن اشتعلت أحداث الثورة حتى مارس العنف الثورى إلى أقصى مداه.. إلى الحد الذى أزعج قادة الوفد أنفسهم وجعلهم يصدرون بيانا يقول: «إن الاعتداء على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية.. وإن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا، إذ يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق.. ومثل هذا العمل يضيع على المصريين ما ينتظرونه من عطف عليهم»[٨].

وكان طبيعيا أن ينزعج قادة الوفد من حركة الفلاحين هذه.. فالحقيقة أن الثورة قد تحولت على أيدى الفلاحين البسطاء من مجرد حركة وطنية إلى معركة طبقية يقف فيها الفلاحون المسلحون ضد الاحتلال وضد كبار الملاك معا.

وفى كثير من الأماكن التى أعلنت التمرد المسلح كان السلاح يوجه ضد الإنجليز والأغنياء معا.

ويحاول فكرى أباظة – وهو من رجال الحزب الوطنى– أن يصف أحداثا شاهدها فى مديرية أسيوط، فيقول: «ويزحف البؤساء العزل زحف الأسود الكاسرة على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس فيتخاطفونه تخاطفا، ويتقلدونه فارغا ومملوءا.. ويتكون فى لمح البصر جيش الثورة من أصحاب الجلاليب»[٩].

ويرتعد الأجانب ويرتعد معهم كبار الملاك، فالفلاحون المسلحون شىء مخيف حقا.

«فالبيوت الكبيرة أوصدت أبوابها وأوقفت حولها الحراس خوفا من الثورة.. الثورة ضد

الإنجليز، والثورة ضد الثروة.. نعم كانت هناك حقا ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين.. وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء».

لكن ثورة الفقراء ضد من؟

«كانت صفائح البنزين تكوم على محاذاة جدار القصر- قصر محمد محمود باشا أحد قادة الوفد المنفيين إلى مالطة- ويوشك الثائرون أن يشعلوها بعيدان الكبريت..

وقلت لهم: هذا قصر محمد محمود.. ولأجل حريته وحرية بلاده ثرتم..

وقال وحش من الوحوش: اسكت.. هل وزع محمد محمود أرغفة العيش على الجائعين؟ نحن طلاب قوت..

وكانت صدمة لى.. خلط عجيب بين طلاب الاستقلال وطلاب القوت.. وخلط غريب بين الكفاح الوطنى والاشتراكية الساذجة»[١٠].

ولقد تعمدت أن أروى القصة كاملة، ليس فقط لأوضح الأساس الطبقى لحركة الفلاحين.. وإنما أيضا لكى أوضح مدى عزلة ونفور رجال الحزب الوطنى من هذه الحركة الطبقية.

وثمة رواية أخرى يرويها واحد من رجال الحزب الوطنى أيضا، هو عبد الرحمن الرافعى.

وكان يعود أثناء الثورة من القاهرة إلى بلدته فى قارب بالنيل، بعد أن قطعت خطوط المواصلات.. ويصف حالة القرى التى مر القارب بجوارها، فيول «شاهدنا معالم الثورة، فكنا نسمع نداءات: لتحى مصر.. ليحى الاستقلال.. لتحى الثورة.. واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر (ليحى العدل) وقد تساءلت أولا عما يقصد من هذا النداء؟ وهل ظنُّونا قضاة جئنا بينهم بالعدل؟. ثم أدركت شعورهم الحقيقى وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم بل يطلبونه لمصر.»[١١].

ولقد كانت الثورة عنيفة أكثر مما يتصور الكثيرون، وأكثر بكثير مما صور المؤرخون، فلقد قدم الفلاحون ثلاثة آلاف شهيد (وفقا لإحصاء الرافعى).

وإن كان هارموث وكيل الخارجية البريطانية قد قال فى بيان له أمام مجلس العموم أنهم ١٠ قتلى فقط و ١٦٠٠ جريح و٣٧٠٠ سجين أعدم منهم ١٤٩ شخصا وحكم على ٤٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة..[١٢].

وقد قدم الفلاحون بطولات خرافية، فقد حاربوا قوات الاحتلال بفئوسهم وأنزلوا بها هزائم منكرة، واضطروها إلى أن تستعمل الطائرات الشراعية فى إلقاء قنابل حارقة عليهم (فى منطقة دير مواس وديروط).. وفى دير مواس هذه قبض على ٥١ شخصا بتهمة قلب قطار عسكرى وقتل ثمانية من ضباط وجنود الاحتلال وحكم على ٢٤ شخصا بالإعدام.. وظلت سلطات الاحتلال تطلب إلى المحكوم عليهم أن يطلبوا العفو عنهم- مجرد طلب- يلغى على أثره حكم الإعدام.. ورفض الفلاحون الأبطال، وأعدموا.

ومذابح أخرى كثيرة فى تفهنا العزب وميت القرشى، وعشرات من القرى الأخرى.. كل هذا والفلاحون يواصلون الثورة، بل ويعلنون تشكيل جمهوريات مستقلة فى زفتى والمطرية وفارسكور والمنيا.. معلنين تمردهم ليس فقط على الاحتلال، وإنما أيضا على النظام الملكى كله.. والحقيقة أن سلوك قادة هذه الجمهوريات خلال فترة استقلالها كان سلوكا يستحق الإعجاب، ويدل على وعى طبقى راق يعبر عن أحلام الفلاحين فى مجتمع جديد.. ففى جمهورية زفتى أصدرت «لجنة الثورة » وهذا هو اسم قيادة الجمهورية التى انتخبها الفلاحون فى اجتماع عام- سلسلة من البيانات يقول أحدها «لابد من حماية الأمن من كل عابث، ولا بد من تحقيق العدالة لكل ساكن، ولا بد من إقامة منشآت جديدة..».

واحتشدت جموع المتطوعين من الفلاحين لتردم البرك والمستنقعات المحيطة بالمنطقة، ولتصلح الجسور.. وتكونت فرق من الطلاب لحماية الأمن ونظمت دوريات لمراقبة الحدود، وكان عمر الجمهورية ١٩ يوما فقط لم يترك قادتها فيها حلما من أحلامهم إلا وحققوه.. حتى أنهم أقاموا كشكا تعزف فيه الموسيقى كل يوم.

وانزعجت السراى خوفا على النظام الملكى، وانزعج كبار الملاك من هذا التمرد الفلاحى الذى لا يهدد الاحتلال وحده.. وإنما يهدد النظام الاجتماعى من أساسه.

وأرسلت سلطات الاحتلال فرقة من الجنود الأستراليين لتحاصر الجمهورية المتمردة.

وكان موقف لجنة الثورة من القوات الأسترالية دليلا على وعى عميق بحقيقة الحركة التى يقومون بها، فقد طبعوا منشورا باللغة الإنجليزية وزعوه على الجنود الاستراليين يقول لهم «أيها الجنود.. إنكم مثلنا.. وإننا نثور على الإنجليز لا عليكم أنتم، إننا نثور من أجل الخبز والحرية والاستقلال»[١٣].

الخبز والحرية والاستقلال؟!.. إنه شعار يختلف تماما عن شعار «المطالبة باستقلال مصر بالوسائل المشروعة» الذى رفعه الوفد.. يختلف فى المحتوى الطبقى، وفى الأسلوب.. وفى كل شىء.

وهكذا كان الفلاحون يتحركون فى الظاهر تحت قيادة الوفد، لكنهم فى الواقع كانوا يمارسون ثورتهم هم التى طالما حلموا بها.. الأمر الذى أزعج قيادة الوفد إزعاجا شديدا، ودفعها أكثر من مرة إلى إدانة التمرد المسلح واستنكاره.

أما رجال الحزب الوطنى، فقد شهدنا كيف أن أحدهم- وهو فكرى أباظة- وصف الفلاحين بأنهم وحوش وأشرار.. وأنهم يخلطون خلطا عجيبا بين الكفاح القومى والاشتراكية الساذجة.

وإذا كان الفلاحون بحكم تكوينهم الاجتماعى قد صبروا حتى تندلع الثورة كى يعلنوا تمردهم المسلح، فإن العمال- بحكم تكوينهم الاجتماعى أيضا- لم ينتظروا بل رفعوا شعارات النضال عالية منذ فجر القرن العشرين.

الهوامش

(١) الأهرام - ١٨٩٢/١٢/٢٢.
(٢) عبد الرحمن الرافعى- نقابات التعاون الزراعية- ص١٧٦٦.
(٣) كتشنر- التقرير السنوى لعام ١٩١٢- ص٢٥.
(٤) كتشنر- تقرير عام ١٩١٠.
(٥) عزيز خانكى- شئون مصرية-ص٣٤،٣٥.
(٦) روشتين- المرجع الساق- ص٤٥٦.
(٧) أحمد بهاء الدين - مرجع سابق- ٨٩.
(٨) صبيح- مرجع سابق- ص٣٩٢.
(٩) فكرى أباظة- الضاحك الباكى- ص٤٣.
(١٠) المرجع السابق- ص٤٥.
(١١) الرافعى- مذكراتى- ص٣٥.
(١٢) صلاح عزام- مارس ١٩١٩ الدامى والفلاحون- ص١٤.
(١٣) المرجع السابق-ص٣٩.